الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية الأولى ـ السنة الرابعة ـ الدورة الربيعية 2002م ـ العدد: 11

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 23 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 03 أوت 2002م

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1423 هـ
الموافق 03 سبتمبر 2002م

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة : ..... ص 03

- إختتـام الدورة الربيعية لسنة 2002.

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم السبت 23 جمادى الأولى 1423 هـ
الموافق 03 أوت 2002م

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:
- السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة.
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة.
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وبالسيد رئيس الحكومة وبالسيدات والسادة أعضاء طاقمه الوزاري المحترمين وكذا بالسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة كما تعلمون جميعا الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية لسنة 2002، وكما جرت العادة في مثل هذه المناسبة نلقي بعض الكلمات حول سير هذه الدورة ونبدي بعض الملاحظات حول التقييم وربما حول كيفية العمل المستقبلي، هكذا جرت العادة ولهذا أشرع بداية ومجددا بعد بسم الله الرحمان الرحيم بالترحيب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وبالسيد رئيس الحكومة وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة وبالسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني وبالسادة الضيوف وبالسيدات والسادة الحضور وأقول لكم جميعا السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود بداية أن أرحب باسمكم ، زميلاتي زملائي، بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني وكافة الضيوف، في مقر مجلس الأمة مع موعد اختتام هذه الدورة، دورة أحظى بشرف اختتامها بعد الثقة التي آثرني بها فخامة رئيس الجمهورية، والاعتزاز بما أَوْكَلتُموه إليّ من ثقل المسؤولية.

وإذا كنت اليوم أتشرف باختتام دورة مجلس الأمة الربيعية وأنا حديث العهد بالانتماء إليه فإن ذلك لا يمنعني من أن أسجل بكامل التقدير الجهد الذي بذله كل واحد وواحدة منكم خلال هذه الدورة وقبلها ومساهمة الجميع في تزويد البلاد بقوانين هامة ومشاركتهم الفعّالة في تعزيز الممارسة البرلمانية وتطوير قواعد العمل الديمقراطي وتكريس أسس التعامل والتعاون الناجع ما بين المؤسسات الدستورية للجمهورية. وهذا الاعتراف المستحق الذي أسجله من البداية يعطيني الفرصة أيضا لكي أتوقف وبكل التقدير عند الجهد الكبير والأداء الموفق لأعضاء أول مجلس شعبي وطني تعدّدي، وهو المجلس الذي كان لي شرف افتتاح دورته الحالية، وكنت بين صفوف أعضائه في لحظة تنصيب عهدته التعددية الثانية .

ومن هذا الموقع أود - إن سمحتم لي بذلك - أن أتوجه بكامل الشكر والتقدير والعرفان لنواب الأمة الذين استَوْفُوا بنجاح عهدتَهم التشريعية التعددية السابقة وفي الوقت ذاته أدعو بكامل التوفيق لنواب العهدة الحالية الذين حصلوا على ثقة المواطنين والمواطنات خاصاً رئيسهم الأخ كريم يونس بالتهنئة متمنياً له وللمجلس الجديد كامل التوفيق مُبدياً له ولهم كامل الرغبة في التعاون والتنسيق للارتقاء بمبدإ التكامل في الحياة البرلمانية وفي علاقتها بالمحيط المؤسساتي إلى أرقى المستويات.

تهنئتي أجددها أيضا للسيد رئيس الحكومة الموقر الذي حرص باستمرار على التعامل والتعاون المخلص مع الهيئة التشريعية. وإننا اليوم مثل الأمس نريد أن نؤكد له أننا نحرص على أن يكون هذا التعاون أكبر حجماً وأوسع مجالاً .

نفس التطلع ونفس الرغبة نعلقهما على كامل أعضاء الطاقم الوزاري الجديد الذي نُهنئه ونتمنى له كامل التوفيق.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنه لا يمكن لي و أنا أتحدث من هذا المقام وفي هذه المناسبة إلا أن أتأمل مسيرتنا خلال الدورة فأتوقف عند أهم محطاتها التي وإن هي لم تكن بمستوى الكثافة المنشودة من حيث العدد فإنها كانت متميزة من حيث الأهمية والأبعاد . وأذكر على سبيل المثال فقط النصوص الهامة التي تمت المصادقة عليها والتي شملت مجالاتها المالية والجمارك والحماية الاجتماعية وتهيئة الإقليم وغيرها من النصوص.

ولقد كان اجتماع البرلمان بغرفتيه لأول مرة في تاريخ البلاد ومصادقته على التعديل الدستوري الذي اعتُمدت بموجبه اللغة الأمازيغية لغة وطنية كان العمل البرلماني الأكثر تميزاً خلال هذه الدورة، والمحطة الأكثر أهمية وإن كانت واحدة من المحطات الهامة فإنها لم تكن الوحيدة، ذلك أن مناقشة برنامج حكومة السيد علي بن فليس كانت هي الأخرى واحدة من المناسبات الهامة في حياة المجلس كما كانت عليه من قبل في المجلس الشعبي الوطني ومن قبل نواب الأمة.

مجلس الأمة خلال الدورة قام بنشاطات عديدة وعايش أعضاؤه أحداثاً وتحولات بارزة طبَعتْ الحياةَ الوطنية بطابع خاص وأعطته الحيوية المنتظرة، وفي كل ذلك كان لأعضاء البرلمان دور واضح.

خلال الدورة لم يبق مجلس الأمة قاصراً جهوده على النشاط التشريعي حيث تحرك أعضاؤه بفعالية في مجال النشاط الخارجي أيضا فشاركوا في الملتقيات الإقليمية والدولية العديدة واستقبلوا في الجزائر وفوداً برلمانية من دول مختلفة. وفي كل ذلك تبقى الندوة العالمية حول الأمن والعولمة أبرز نشاط قام به مجلس الأمة خلال الدورة، طبعا في ميدان النشاط الخارجي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا كما تعلمون نختتم هذه الدورة في ظروف سياسية خاصة، تأتي مباشرة بعد إتمام بلادنا لأحد أكبر الرهانات الهامة، والذي تمثّل في تنظيم الانتخابات التشريعية التعددية الثانية وفي آجالها المحددة وتهيؤها لتنظيم الانتخابات البلدية والولائية قريبا. أمام هذا التصميم وهذه الحركية لا يسعنا إلا أن نعبر عن الارتياح لكون الجزائر تعاملت عادياً مع مختلف الاستحقاقات المكرسة قانوناً وبالوقت ذاته أثبتت أنها:

– وَدَّعَت وبشكل نهائي الأوضاع الاستثنائية والمراحل الانتقالية التي فرضتها ظروف معروفة لدى الجميع،

– وهي من جهة ثانية تتحرك بتصميم وثبات قصد التكفل بأمهات القضايا وحسب أولويات حددتها لنفسها.

الشعب من جهته ومن خلال تحركه الفاعل وتحديد موقفه الصريح من قضاياه المصيرية برهن هذه المرة ـ كما فعل ذلك من قبل ـ أنه يطمح حقاً إلى الاستقرار والعيش الكريم ويرغب فعلا في حل مشاكله عبر المؤسسات التي يختارها بنفسه.

وإن هذا التوجه الذي راح يتأكد اليوم بوضوح كبير هو الذي أصبح يعطي جزائر اليوم صورتها الحقيقية، الصورة المتماشية مع واقع الدولة العادية التي ترتكز على أرضية صلبة، قوامها:

– مؤسساتٌ شرعية منبثقة عن الشعبَ،

– وخيارات سياسية واضحة تتبناها الأغلبية الواضحة في المجتمع،

سياسة تعتمد التغيير التدريجي غايته تمكين الجزائريين من التطور والعيش الكريم في أجواء عصرهم وفي ظل الأمن والاستقرار.

وهنا نقول: ألم تكن الانتخابات التشريعية والشروع في التحضير للانتخابات المحلية دحضاً صريحاً

لكافة الدعاوى المغرضة الموجهة ضد سمعة بلادنا ونسفًا لأحلام المتربصين بها، والمرتقبين لها البلْقَنَة أو الأفْغَنَة؟

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كانت الظروف القاسية التي عاشها شعبنا قد أَثَّرتْ في ترتيب الأولويات ، فمن المؤكد أن مشاريع وورشات الإصلاحات الجارية والمبرمجة ـ والتي أكدها مجددا برنامج السيد رئيس الحكومة ـ سوف تعطي الجزائر، ولا شك، مزيداً من الوضوح في الخيارات وفي التوجه، خيارات سوف تمكنها، من دون شك، من استدراك مظاهر التأخّر، وتساعدها على تحقيق التحسن التدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومن توفير وتيرة أسرع في مجال تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع الخدمات وترقيتها.

هذه النظرة وهذا التصور هما اللذان كانا وراء ـ حسب رأيي ـ مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة، ذلك كان فهمنا لتوجه الأوضاع ولواقع تطور البلاد، وهو الفهم الذي يؤدي بنا إلى اعتبار هذه المصادقة بمثابة تكليف بتحقيق نتيجة ودعم صريح للحكومة بتولي مهمة تكييف الاقتصاد مع الخيارات المتضمنة في برنامج السيد رئيس الجمهورية ومع المعطيات التي ولدها المستجد من الأحداث.

المصادقة في مفهومنا هي دعوة لمضاعفة الجهد لتقديم أكبر عدد من المشاريع القانونية الكفيلة بإعطاء الديناميكية المطلوبة لسياسة الإصلاح المنتهجة من خلال اختيار معايير النجاعة والفعالية وإرساء قواعد العمل المستعملة لدى الدولة الحديثة.

إنها موافقة غايتها تحفيز الحكومة على توفير شروط الحركية الاقتصادية المولدة للمنافسة النزيهة والضامنة – بنفس الوقت – لمناصب العمل المعززة للقدرة الشرائية للمواطن والمشجعة لسياسة البناء والسكن الرامية في النهاية إلى تأمين شروط العيش الكريم الكفيلة بإبطال حالات التوتّر الاجتماعية التي يسْهُل ـ للأسف ـ استغلالُها والمتاجرةُ بها سياسوياً من قبل البعض.

وبطبيعة الحال فإن البرلمان وقد صادق على برنامج الحكومة أصبح معنياً أكثر بمسعى الإصلاحات وتجسيدها ميدانياً، لذا فإن أعضاء مجلس الأمة سوف يحرصون على دعم كافة القوانين والتشريعات التي تنجح هذا المسعى وتُضفي الشفافية المرجوة على أعمال الهيئة التنفيذية. وسوف يعمل أعضاؤه في إطار الصلاحيات المخولة لهم قانوناً على متابعة تنفيذه ميدانيا وهم سوف يدعمون كافة الجهود المخلصة الرامية إلى إنجاح هذا البرنامج الطموح ولن يبخلوا بتقديم الرأي والمقترح وفي كل المجالات وحسب ما يسمح لهم به القانون.

وضمن النظرة المستقبلية لهذا التعاون، فإن مجلس الأمة، سوف يعمل وبالتشاور مع الجهات المعنية على توسيع مجال المتابعة البناءة والمبادرة البرلمانية المفيدة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

ومجلس الأمة، إذ يحرص على استيفاء دوره كاملاً ليعتبر أن التعاون بين المؤسسات الدستورية شرط أساسي لإنجاح التجربة المؤسساتية الناشئة.

لذا فإننا نبدي الارتياح للروح التي جاء بها خطاب السيد رئيس الحكومة وهو يرد على أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

من جانبنا سوف نولي هذه المقترحات كل الأهمية التي تستحقها وسوف نعمل على دعم كافة المبادرات التي تعطي هذا التعاون والتنسيق ترجمته العملية وسوف نثمن كل الخطوات الرامية إلى تحقيق النجاعة في التعاون بين المؤسسات الدستورية للبلاد وتعميق الممارسة الديمقراطية وتقوية الجهد البرلماني.

أيتها السيدات ، أيها السادة،

لا يزال مواطنونا يتعرّضون لهجمات إرهابية شنيعة، أمام هذه الموجة الإجرامية نود أن نعبر مرة أخرى عن استنكارنا الشديد لهذه الأعمال الهمجية وتعاطفنا مع أسر الضحايا ودعوتنا الحكومة بذل المزيد من الصرامة في المعالجة الأمنية مع الاستمرار في بذل كافة الجهود التي من شأنها حقن دماء الجزائريين. وهنا نؤكد أنه ومهما أثنينا فلن نكون قد أنصفنا قوات الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن حقهما على ما أبدياه من جهود مخلصة وما قدماه من تضحيات كبيرة لاسترجاع الأمن للبلاد

والطمأنينة للمواطن.

وفي منطقة القبائل التي لا تزال أوضاعها تقلقنا جميعاً فإننا نعتقد أنه يجب استغلال كافة الفرص المتاحة اليوم لتغليب خيار الحوار على كافة الخيارات الأخرى وصولاً إلى إراحة المنطقة بكاملها وإراحة الجزائر من مضاعفات ذهنيات التصعيد والمواجهة التي لن يستفيد منها أحد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في ضوء التقلبات الدولية الراهنة وتأثيراتها في العلاقات الدولية وموازين القوى، وأمام حجم الضغوطات على دول الجنوب، يبقى رهان التجمعات الإقليمية أحد أهم الأدوات التي بواسطتها تواجه دول الجنوب هذه الضغوطات. إنه رهان تبنته الجزائر وتتبناه في محيطها المغاربي والعربي والإفريقي، انطلاقا من هذا، فقد ظلت الجزائر تعتبر البناء المغاربي هدفاً استراتيجيا يجب العمل على بلوغه، وهي لذلك أيضا سعت – في تعاملها مع الأحداث والتطورات – إلى الابتعاد قدر الإمكان عن طرح القضايا الخلافية المعرقلة لهذا المسار تاركةً للهيئات الدولية المختصة صلاحية التكفل بمثل هذه القضايا، وهي عبّرت باستمرار عن استعدادها للعمل على توفير وتعزيز مناخ التقارب والتعاون ما بين الأشقاء المغاربيين. لذا فإننا لا نخفي أسفنا كلما وقع خلط في ترتيب أولويات البناء المغاربي. انطلاقا من هذا الفهم الخاص بإرساء قواعد البناء المغاربي تجاوبنا بتلقائية تامة لكافة لقاءات مجلس الشورى المغاربي ودعمنا بقوة كافة خطواته، لكننا بالمقابل أيضا نعتقد أن قضية الصحراء الغربية يجب أن تظل في إطارها الأممي باعتباره الإطار الأنسب للمعالجة وبالوقت ذاته ندعو هذه الأخيرة إلى تكثيف الجهود التي من شأنها إيجاد الحل الذي يرضي الأطراف وفقا لاتفاق يوستن ومخطط التسوية تماشياً مع مبادئ الشرعية الدولية، كما سبق أن كرّس هذا التوجّه قرار مجلس الأمن الأخير الذي يحمل رقم 29 ـ 14.

وفيما يخص الوضع في الشرق الأوسط، فإن مواقفنا تبقى ثابتة فنحن لن نتردد في تكرار الإدانة للاعتداءات الإسرائيلية وممارسة إرهاب الدولة، ونجدد رفضنا للتواطؤ المشجع لانتهاك الشرعية الدولية ونكران حق الشعب الفلسطيني في أبسط حقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف واستهتار وقح بحقّه الطبيعي في اختيار قيادته الشرعية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. إن سياسة فرض خيارات تغيير قيادات البلدان عن طريق التدخل الأجنبي واللجوء إلى استعمال القوة من الخارج لن يفيد السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة للقارة الإفريقية، فإننا نبارك تأسيس الاتحاد الإفريقي ونترقب قيام برلمانه الموحد مُنوهين بجهود فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الرامية إلى فض النزاعات الإفريقية ـ الإفريقية وجهوده المضنية لإنجاح مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن أنهي كلامي دون الإشادة بجهود السيدات والسادة العاملين في مجلس الأمة مقدراً العناية التي أولتها وسائل الإعلام لهيئتنا.

وفي الأخير أتمنى التوفيق للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

ـ تلاوة سورة الفاتحة.

ـ عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقا للدستور والقانون العضوي الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة ووفقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة، أعلن عن الاختتام الرسمي لدورة الربيع العادية لسنة 2002 والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والخمسين صباحا.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1423 هـ

الموافق 03 سبتمبر 2002م

رقم الإيداع القانوني: 99 ـ 457 ـــ ISSN 1112 ـ 2587